

نظريات ومناهج الترجمة في القرن العشرين

Theories and Methods of Translation in the 20th Century

د. عبد الحليم فاروق العبدى*
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
farukt68@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/09/11 تاريخ القبول: 2020/11/11 تاريخ النشر: 2020/12/01

ملخص

يعد السؤال المتعلق بمنهج الترجمة من أكثر القضايا تعقيدا، إذ ظل يلزم درس الترجمة حتى تجذر في تاريخها وما لبثت يبعث نفسه من جديد كلما تعلق الأمر بالترجمة الأدبية على وجه الخصوص، داعيا إلى إعادة النظر في المفاهيم وطرح الأسئلة بشأنها على الرغم من التطور الذي شهدته بمفاهيمها ونظرياتها المتعددة. من خلال هذه الورقة، أردنا النظر في أسباب تطور الترجمة في القرن العشرين وتتبع محطات تأسيس أهم نظرياتها ومناهجها واستقراء مفاهيمها، وسنكتفي بذكر أكثرها تداولاً في نظرية الترجمة وفي تدريب المترجمين.

الكلمات المفتاحية: تطور درس الترجمة - مناهج الترجمة - نظريات الترجمة.

Abstract

«How to translate» is considered one of the most complicated questions in translation theory, it remains however rooted in its history and resuscitates itself especially when it comes to literary translation, calling for reexamining its concepts and asking new questions despite the development of this field. Through this paper, we want to highlight the factors that favored the development of translation theory in the 20th century, and to follow in the founding stages of the important theories and methods and the extrapolation of its concepts, we content ourselves with citing among them the most in use in translation theory and in the translators training.

Keywords: Development of translation studies - Translation methods - Translation theories.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعددت النظريات والمناهج في القرن العشرين بتعدد الأفكار والآراء المتراكمة التي عرفها درس الترجمة نتيجة لتطور مختلف العلوم المتصلة به كل حسب مجالها المعرفي. وعلى غرار إسهامات والتر بنيامين Walter Benjamin ورومن ياكبسن Ro-man Jakobson وبيتر نيومارك Peter Newmark، جاءت أعمال جان بول فيني وجان داربيني Jean-Paul Vinay and Jean Darbelnet ويوجين نايدا Eugene Nida وأنطوان برمان Antoine Berman وجدعون توري Gideon Toury لتُسدي قيمة إضافية وتُضفي صبغة العلم على الترجمة، حيث لا يزال فكرهم يُدرّس في معاهد الترجمة إلى اليوم. إن الهدف من هذه الالتفاتة ليس كتابة تاريخ للترجمة، وإنما إلقاء نظرة استيعادية لأهم مفاهيم الترجمة واستقراء مختلف المناهج والنظريات الترجمانية التي نشأت خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ونود الإشارة إلى أننا اعتمدنا في وصف الأُسس النظرية على مصادر أغلبها باللغة الفرنسية واللغة الانجليزية وعلى ترجمتنا الخاصة للمادة الأساسية المقتبسة منها اقتباسا مباشرا أو غير مباشر أو جزئيا أو بإعادة الصياغة مع التصرف فيها بشيء من الشرح والإيضاح دون إغفال التوثيق المحكم لها. فكيف تطور درس الترجمة في هذه الحقبة الزمنية وما هي أهم النظريات والمناهج التي تخلّلتها؟

1. تطور درس الترجمة في القرن العشرين:

عادة ما يُنظر إلى علم الترجمة أنه مجموعة الأبحاث التي تسعى إلى صياغة فرضيات بهدف تطوير نماذج الترجمات والتعريف بها وطرح حلول لإشكالاتها. كما يُنظر إليها على أنها تلك المعارف التي تهتم بالخيارات والقرارات التي تتخلّل مسار الترجمة translation process، والتي تهدف أساسا إلى:

- أ- تحديد طرائق وإجراءات الترجمة المناسبة لأكثر عدد ممكن من أنواع النصوص.
- ب- توفير المبادئ والإرشادات اللازمة لتقييم الترجمة، نقدتها وتقديم الحلول لإشكالاتها.
- ت- إعطاء وجهات نظر في المسائل المرتبطة بها مثل العلاقة بين اللغة والمعنى والفكر.
- ث- خصائص اللغة، اللسانيات، تفسير وفهم الثقافات.⁽¹⁾

وعلى إثر ازدهار البحث العلمي وتطور الفكر والتنظير الذي أصبح يعتمد على الوصف واستغلال البحوث في مختلف التخصصات، تعزّز درس الترجمة بالاستناد إلى اللسانيات بمختلف فروعها وإلى مقاييس علمية بعيدا عن الأحكام المعيارية والتقديرية الاعتيادية وأصبح ظاهرة مستقلة مادتها عن باقي الفروع اللسانية ليأخذ بذلك صبغة العلم القائم بذاته، لكنه علم مرتبط بعلوم متعددة تتضافر وتتفاعل في عملية تواصل

وتداول ما بين عنصرين متخاطبين ونظامين لسانيين وثقافتين يتعذر تحليلها وفك إشكالها استنادا إلى نظرية من النظريات التي لا تستطيع في أحسن الأحوال معالجة إلا جانبا من جوانب الترجمة: تاريخي، تداولي، وظيفي، أسلوب، اجتماعي أو لساني.⁽²⁾

عرفت نظرية الترجمة خلال العقود القليلة الماضية، في ظل البحوث الكثيرة التي شملتها، تطورا أصبحت بموجبه نظامًا علميًا أكثر انضباطا وشمولية، ورغم حداثة علم الترجمة، إلا أنه لم يتوقف عن تحديد شروطها وأهدافها وضوابطها، وقد ساهمت العديد من العوامل في تطوره أهمها:

1/ ظهور المنهج العلمي الذي ركّز على معاينة وتحليل وتصنيف الأنظمة الوظيفية وشرحها.

2/ تلاشي مبادئ النسبية اللغوية التي دافع عنها بعض العلماء مثل سايبير (1949 Sapir) و وورف (1956 Whorf) نتيجة للأبحاث في مجال اللغات العالمية.

3/ تطور النظريات الوظيفية السياقية على يد بعض العلماء مثل فيرث Firth ومالينوفسكي Malinowski و هاليداي Haliday والتي ساعدت على تسليط الضوء على الخصائص المشتركة بين اللغة الأصل واللغة الهدف، والطريقة التي تتحقق بها عملية اندماجهما والتكامل بينهما.

4/ التطور غير المسبوق الذي شهده نشاط الترجمة بالتزامن مع طفرة المعارف العلمية والتكنولوجية.⁽³⁾

أما في القرن العشرين، فقد توسع نطاق نظرية الترجمة إلى مجالات ومقاربات تعكس التطور الذي عرفته الدراسات الثقافية الحديثة ليس من منظور مختلف فروع الدراسات اللسانية والنقد الأدبي والفلسفي والنظرية الثقافية فحسب، بل من خلال الدراسات التجريبية والأنثروبولوجية والممارسة الترجمة كذلك. حيث تضطلع كل نظرية بدراسة الترجمة انطلاقا من الفرع أو التخصص الذي تنتمي إليه لفهمها وتقييمها. كما يُمكن أن تتكزّر بعض المسائل أو تعيد طرح نفسها إذا كانت لا تلقى الإجماع أو الاتفاق. وعادة ما ينصبّ تركيز المنظرين على عنصر واحد دون العناصر الأخرى من العملية الترجمة، حيث يكون في الغالب العنصر الأكثر جدلا والذي يأخذ أكبر قدر من الاهتمام بمثابة المعيار الذي يتوقف عليه نجاح الترجمة.⁽⁴⁾

وقد تأرجح مفهوم الترجمة في بعض الفترات على غرار سنوات الستينيات والسبعينيات بين هيمنة فكرة التكافؤ الذي يُعرف بمعنى «الدقة» و«الملاءمة» و«التطابق» و«الأمانة»، وهو مفهوم متغير يتصل بعلاقة الترجمة بالنص الأصل

الأجنبي، وبين هيمنة فكرة الوظيفة في فترات أخرى مثل الثمانينيات والتسعينيات. وتُعرف الوظيفة على أنها مجموع الإمكانيات التي يكتسبها النص المترجم لتفعيل آثار متنوعة، بدءاً من نقل المعلومات وإنتاج استجابة مماثلة لتلك التي ينتجها النص الأجنبي في ثقافته الخاصة. كما تعتبر الوظيفة المفهوم المتغير لعلاقة النص المترجم باللغة والثقافة المتلقية.⁽⁵⁾

ويفترض التنظير في الترجمة نظرية منهجية للغة تتداخل معها كلياً أو تتفرع عنها بصفتها فرعاً خاصاً له قواعده وتطبيقاته، انقسمت فيه الفرضيات إلى قسمين رئيسيين: يشمل القسم الأول بعض النظريات الترجمية التي تستمد مبادئها من المفاهيم اللغوية التي ترى في اللغة وسيلة تواصلية وتعبيرية للإفصاح عن الأفكار والمعاني، يتوقف فيها المعنى على المرجعية التي تحيل إلى الخبرات ويتم استنباطه من السياق اللغوي أولاً، ثم من سياق الحال البراغماتي ثانياً. في حين تبنت فرضيات القسم الآخر مفهوماً هرمنوطيقياً hermeneutic للغة مثل التأويل وقوام الفكر والمعنى، أين يكون المعنى انعكاساً للواقع ويتحدّد وفق سياقات ثقافية واجتماعية متغيرة. وينتج عن الفرضيات اللغوية الأولى نظريات ترجمة تعطي الأفضلية لتوصيل أو نقل المعلومات الموضوعية وصياغة نماذج أو أصناف للتكافؤ، مع إهمال مسألة الوظيفة وفي بعض الأحيان إقصاءها إقصاء تاماً. وينتج عن الفرضيات اللغوية الثانية نظريات ترجمة تعطي الأفضلية للتأويل والقيمة الإبداعية، وبالتالي إظهار خصائص اللغة الهدف في النص الأجنبي، وغالباً ما تجسّد تفسيراً لها في الوظائف الاجتماعية والأثر الذي تُخلّفه الترجمات.⁽⁶⁾

ويجدد بنا قبل التطرق لمناهج الترجمة أن نوضح الفرق بين منهج الترجمة وتقنية الترجمة. فمنهج الترجمة يخص النص المزمع ترجمته بكامله أي الاستراتيجية التي على أساسها تأخذ ترجمة مسارها، أما تقنية الترجمة فهي تخص الإجراءات الفنية التي يعتمد عليها المترجم في نقل وحدات النص اللغوية وهي تختلف باختلاف الوحدات كل حسب خصائصها.

2. المناهج الحديثة في الترجمة:

نتيجة للتراكمات التي عرفها درس الترجمة وتطور مختلف الفروع المعرفية عامة والفكر المتعلق بهذا الميدان خاصة، نشأت في القرن 20 نظريات ومناهج ترجمة عديدة، لكننا سنكتفي في هذه الورقة بسرد أهمها وأكثرها تأثيراً في درس الترجمة حسب ترتيبها الزمني حتى نستطيع تتبعها ومعاينة تطورها.

1.2 أساليب الترجمة لـ **جان بول فيني وجان داربلني** Jean-Paul Vinay and Jean Darbelnet

أخذت أعمال جان بول فيني و جان داربلني في ممارسة وتعليمية الترجمة مكانة تجاوزت بها كل الهواجس الفلسفية المتعلقة بقابلية الترجمة Traduisibilité وصرفت النظر عن القيود السائدة التي لُوحت لمفهوم تعذر الترجمة أو استحالتها و Intraduisibilité خاصة في ما يتعلق بترجمة المميزات الثقافية والتي أسست للجدل الذي تجسده هذه الثنائية. وقد نجحنا في ترسيخ مبدأ إمكانية الترجمة بالتوفيق بين الاختلاف بين اللغات والثقافات واختزاله وتذليل العقبات التي تواجه الترجمة وتحوّل دونها حيث تمّ تجاوز بعضها والتفاوض بشأن البعض الآخر لينتهي بهما الأمر إلى صياغة مناهج للترجمة تنصف بالدقة. وكان للعمل الذي نشره اللغويان الكنديان لأول مرة سنة 1958 الأثر الكبير في دراسات الترجمة حيث استطاعا من خلال مقارنة مجال الأساليب المقارنة في الترجمة بين الفرنسية والإنجليزية على أساس تكافؤ الرسائل الذي يعتمد على السياق، توفير سند نظري لمجموعة متنوعة من أساليب الترجمة المستخدمة حاليًا والتي ساهمت بشكل فعلي في إعداد برامج تدريب المترجمين.⁽⁷⁾

وقد حصر جان بول فيني وجان داربلني في كتابهما <<الأسلوبية المقارنة بين الفرنسية والانجليزية>> (1958) أساليب الترجمة في سبعة إجراءات يتوافق كل منها مع درجة من التعقيد، موزعة بين أساليب الترجمة المباشرة Traduction directe والترجمة الحرة Traduction oblique، ويمكن عمليا استخدام كل منها على انفراد أو بالتنسيق مع واحد أو أكثر من أساليب أو تقنيات الترجمة ضمن نطاق الاستراتيجية المعتمدة لحل مشكل عملي يواجهها خلال مسار الترجمة.

أولاً: الترجمة المباشرة (أو الترجمة الحرفية): وتجمع ثلاثة أساليب هي:

أ- **الاقتراض L'emprunt**: وهو من أبسط أساليب الترجمة، ويُستعمل للملئ الفجوات في النص أو لتحقيق تأثير مُحدّد لدى قارئ النص الهدف، أو إدخال صبغة محلية من خلال الكلمات الأجنبية الجديدة التي تُثري اللغة من جهة وتنقل ثقافة الغير من جهة أخرى. ومعناه أن الاستعانة بهذا الإجراء يفرضه غياب المرجعية في اللغة المنقول إليها، وعادة ما نستعين به حين نصادف الألفاظ المتعلقة بالعادات والتقاليد والشعائر الدينية، كما يستعمل من باب التنميق قصد إحداث تأثير أسلوبوي وإضفاء نكهة محلية على النصوص بإبراز تعابير أو مفردات غير مألوفة تظل على أصلها وكتابتها بحروف اللغة الهدف لتقريبها إلى ذهن القارئ. والملاحظ أن المُقترض من الكلام قد دخل قاموس اللغات المختلفة بفعل الترجمة.

ب- النحل Calque Le: النحل نوع خاص من أنواع الاقتراض يقوم على اقتراض عبارة من اللغة الأجنبية وترجمة كل عناصرها ترجمة حرفية للحصول إما على نحل تعبيرية Calque d'expression من خلال احترام ترتيب الكلمات في التركيب اللغوي، أو نحل تركيبية calque de structure بإدخال تركيب لغوي جديد في اللغة المستقبلة. ويستعمل أسلوب النحل بصفته الحل الأسهل للصحافيين والمترجمين على وجه الخصوص لسد الفجوات، حيث يمكننا أن نلاحظ العدد الهائل من العبارات المنقولة عن اللغة الأخرى خاصة عن طريق وسائل الإعلام. ويكون نجاح عملية النحل نسبيًا، وتكون نسبة النجاح ضئيلة خاصة إذا كانت التعابير مأخوذة من لغة أخرى بواسطة الأسلوب نفسه أي النحل.

ج - الترجمة الحرفية littérale Traduction: أو الترجمة كلمة لكلمة وهي النقل المباشر من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف نحصل إثره على نص سليم من الناحية التركيبية والدلالية، حيث يقتصر دور المترجم على مراعاة خصائص ومتطلبات اللغة المنقول إليها. وتعد الترجمة الحرفية الحل الوحيد والإرجاعي الكامل في حد ذاته، وعادة ما يُكَلَّل هذا النوع من الترجمة بالنجاح خاصة بين اللغات المنحدرة من عائلة واحدة مثل الفرنسية والإيطالية، أو تلك التي تشترك في المميزات الثقافية مثل الثقافة الفرنسية والثقافة الإنجليزية. ويُنصح بعدم الاعتماد على أساليب الترجمة الحرفية عندما لا تلقى الاستحسان، أي عندما تطرح معنى في الترجمة غير الذي جاء في الأصل أو ينعدم المعنى فيها، أو عندما يستحيل استعمالها لأسباب تركيبية، أو عندما لا تتوافق مع مستوى اللغة الهدف. والحال، تعرض القواميس مرادفات كثيرة تتناسب مع سياقات مختلفة لكنها لا تُكافئ ربما المعنى الذي يتناسب مع سياق النص الأصل، من هنا وجب على المترجم الانتباه إلى محتوى الرسالة المراد نقلها حتى تتحدّد مواقفه وقراراته.

ثانياً: الترجمة الحرة **Traduction oblique:** وتتمثل في الأساليب الأربعة الآتي ذكرها:

أ- الإبدال Transposition: وقوام هذا الأسلوب تغيير أصناف الكلمات دون تغيير المعنى، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر استخدام الفعل بدل الاسم أو الاسم بدل الفعل، أو الجمع بدل المفرد وكذا مجموع الإمكانات التي تُتيحها اللغة في الانتقال سواء في اللغة الواحدة أم بين اللغات المختلفة من الأفعال إلى الأسماء وإلى الصفات وغيرها من أصناف الكلمات دون أن يتغير المعنى المراد نقله ودون النظر في التكافؤ الأسلوبي بين اللغتين. ويُميّز فيني وداربلي بين نوعين من الإبدال: الإبدال القسري **Transposition obligatoire** حين لا يحتمل المعنى إلا صياغة واحدة. والإبدال الاختياري **Transposition facultative** حين تعرض اللغة صياغة المعنى بوجهين أو أكثر من أوجه التعبير.

ب - التطويع Modulation: ويقوم هذا الأسلوب على تغيير شكل الرسالة بتغيير وجهة النظر أو محور التركيز في الرسالة، مثل تطويع الجزء مقابل الكل أو تطويع النفي مقابل التقرير. ويجد التطويع مبرّره حينما تتعذر أساليب الترجمة الحرفية أو الترجمة بالإبدال أو أنها تُفضي إلى ترجمة غير مرضية بالرغم من سلامتها من الناحية التركيبية لكنها لا تتناسب مع التعابير السائدة في اللغة الهدف وسليقتها. مثله مثل الإبدال، نُميّز بين نوعين من التطويع: التطويع الحر أو الاختياري Transposition libre ou facultative والتطويع الثابت أو القسري Transposition figée ou obligatoire، ويتوقف استعمال هذا الأخير على درجة تداوله في اللغة المستقبلة وتلقائية استعماله وفق النماذج المدرجة في القواميس وقواعد اللغة الهدف، أما التطويع الاختياري فيرتكز على أنماط التفكير المألوفة التي تُفضي إلى تعبير يحمل المعنى المطابق للمعنى الذي جاء في النص الأصل ويلقى استحسان القارئ. ويُمكن للتطويع الاختياري أن يُصبح تطويعاً قسرياً حسب درجة تداوله خاصة إذا كان التعبير ينتمي إلى اللغة الأدبية ذات الجودة العالية.

ج - التكافؤ L'équivalence: يحدث التكافؤ بين نصين باستعمال أساليب ومناهج تركيبية مختلفة تتوافق في وصف حالة واحدة تُعبر عن واقع مُعيّن. وكثيراً ما يُستخدم أسلوب التكافؤ في ترجمة التعابير الاصطلاحية Expressions idiomatiques أو الأمثال والحكم، ويرتكز على المعرفة المحكمة للفتين بعيداً عن ترجمة وحدات التركيب اللغوي unités de traduction التي لا تصلح في مثل هذه السياقات، ومثله مثل المترجم الذي أخذ بزمام اللغتين، يلجأ مزدوج اللغة إلى هذا الأسلوب بتلقائية خاصة إذا كان يعيش في بيئة يتعامل فيها المتكلمون بلغتين.

د - التكييف L'adaptation: التكيف هو إجراء يمكن استخدامه كلما كانت مرجعية سياق النص الأصل مفقودة في ثقافة النص الهدف، بحثاً عن مكافئ للرسالة في اللغة الهدف أو مكافئ مُماثل ومناسب لها في سياق مختلف بتغيير مضمون وشكل النص الأصل بما يتماشى وقواعد اللغة الهدف وثقافتها، ممّا يستدعي اللجوء إلى شيء من الإبداع وإعادة الصياغة. وعادة ما يُستعان بالتكييف لضرورة دينية أو ثقافية أو أخلاقية يتنافى سياقها مع آداب وتقاليد لغة التلقي.⁽⁸⁾

ويجدر بنا توضيح اللبس الذي قد يشوب مصطلح التكيف، حيث يجب علينا التفريق بين التكيف باعتباره أسلوباً من أساليب الترجمة الذي يبحث عن التكافؤ السياقي على سبيل التقنية التي سبق بيانها أي تحقيق التكافؤ حينما ينعدم بين العناصر الثقافية في النص الهدف والنص الأصل، وبين التكيف بمعنى التصرف

بصفته استراتيجية عامة تشمل مسار الترجمة والذي سيأتي بيانه لاحقاً، علماً أنه يشار إلى كليهما بكلمة Adaptation في اللغة الفرنسية والانجليزية.

2.2 نظرية يوجين نايدا Eugene Nida:

كانت التجربة التي اكتسبها يوجين نايدا في ممارسة الترجمة خاصة ترجمة الإنجيل الأثر الكبير في تطوير نظريته في الترجمة، وقد أراد من خلالها إضفاء صفة العلم على الترجمة معتمداً على التطور الذي عرفته اللسانيات لا سيما علم الدلالة والتداولية وكذا النحو التوليدي الذي أسسه تشومسكي.⁽⁹⁾ يرى نايدا أنه ليس ثمة تشابه بين لغتين سواء في معاني الرموز أو طرق ترتيبها في صيغ وجمل، ومن الطبيعي أن لا يكون هناك تطابق مطلق بين اللغات. وعليه لا يمكن أن تكون هناك ترجمات تتصف بالكمال.⁽¹⁰⁾ ويؤكد أن أنواع الترجمة تتحدد وفق ثلاثة عوامل أساسية هي: أ - طبيعة الرسالة، ب - غرض أو أغراض المؤلف والمترجم، وج - نوع الجمهور. كما يرى في ثنائية الشكل والمضمون معضلة يصعب حلها لأن الاختلاف في الرسالة يرجع في المقام الأول إلى درجة الاهتمام الذي يناله إما المضمون أو الشكل. وأن تجريد مضمون الرسالة من الشكل أمر غير ممكن لأن الشكل جزء لا يتجزأ منه (المضمون) ولا يمكن صرف النظر عنه. لكن قد يأخذ المضمون الأولوية في بعض الرسائل، في حين ينال الشكل جُلَّ الاهتمام في رسائل أخرى. ونادراً ما تتيسر إعادة إنتاج كلا من المضمون والشكل في الترجمة، حيث يأخذ المضمون في أغلب الأحيان الأولوية على حساب الشكل. كما يرى أن الهدف من الترجمة يعلو كل الأهداف من خلال اختيار المنهج المناسب، لكن يبقى الهدف الرئيس بالنسبة للمترجم هو إيصال المعلومات مثلها مثل المضمون والشكل. ويُمكن أن يفرض عليه الأمر أكثر من إيصال المعلومات كأن يتوخى مثلاً إنتاج رد فعل أو سلوك معين عبر الترجمة، فيلجأ إلى إجراء بعض التعديلات حتى تُصبح الرسالة أكثر وضوحاً.⁽¹¹⁾

إن المتأمل في أفكار نايدا يجد أنها قد ساهمت في الانتقال من فكرة ثبات المعنى إلى تعريف وظيفي تكتسب فيه الكلمة معناها من خلال السياق. وأن متطلبات الترجمة تتحدد في أربعة معايير أساسية هي: أ - المحافظة على المعنى، ب - نقل روح النص الأصل وطابعه، ج - استعمال أشكال لغوية طبيعية وسهلة، و د - إحداث استجابة مماثلة. كما يجب حسب رأيه إعطاء الأولوية للمعنى على حساب الشكل حالة وجود تضارب بين المحتوى والشكل (أو المعنى والأسلوب).⁽¹²⁾ ويُسند للمعنى ثلاثة أوجه: أولاً: المعنى اللساني. ثانياً: المعنى المرجعي أو المعجمي. وثالثاً: المعنى الإيحائي. حيث يُمكن اكتشاف المعنى المعجمي أو الإيحائي بواسطة تحليل البنى السطحية والتفريق بينها وبين قريناتها

في الحقل المعجمي نفسه. ويتبين من خلال تحليل البنى الدلالية أن الكلمة تكتسب معناها في السياق الذي تتواجد فيه، وأن الكلمة تحتل استجابة مختلفة لدى الأفراد حسب الثقافة التي ينتمون إليها. وقد أعطى السياق التواصل أهمية كبرى خاصة عند التعامل مع التعابير المجازية والعبارات الاصطلاحية المعقدة التي يكون معناها غير معاني الكلمات المتتالية في العبارة. واستناداً إلى النموذج التحليلي التشومسكي، وضع نايدا أسس علم الترجمة الذي أكسب درس الترجمة والتراجمة على وجه الخصوص تقنيات تساعدهم على تفكيك شفرات النص الأصل ثم إعادة تشفيره مجدداً في النص الهدف، حيث تتم هذه العملية عبر ثلاث مراحل هي:

أ- مرحلة التحليل: يتم فيها تحليل البنى السطحية للحصول على العناصر القاعدية للبنى العميقة.

ب- مرحلة النقل: ويتم فيها عبر عملية الترجمة نقل محتوى التحليل أي العناصر القاعدية للبنى العميقة إلى بنى سطحية في اللغة الهدف.

ج- مرحلة إعادة التركيب: وتتم فيها عملية إعادة بناء أو إعادة صياغة البنى السطحية في النص الهدف دلالياً وأسلوبياً.

ويترب عن إعادة الصياغة والبناء بعض التعديلات على المستوى النحوي والدلالي مع مراعاة خصائص اللغة المصدر واللغة الهدف ومواطن الاختلاف بينهما. ويركز نايدا وزميله تايبير في وصفهما لهذه العملية على المزايا العلمية والتطبيقية لهذه الطريقة مقارنة بباقي المناهج التي تقارن بين المكافئات النصية في الأصل والهدف.⁽¹³⁾

أما الوجه الثاني لنظرية نايدا، فضلاً عن مسألة المعنى، فيتمثل في مفهوم التكافؤ الذي يُعد أحد المفاهيم الأساسية في نظريته. وقد اقترح بدلاً من ثنائية الترجمة كلمة بكلمة والترجمة الحرة، طريقتين في الترجمة تعتمد كل منهما إما على التكافؤ الشكلي وإما على التكافؤ الدينامي.

أ- الترجمة التي تعتمد على التكافؤ الشكلي **Formal Equivalence Translation**:

يرتكز التكافؤ الشكلي على شكل ومضمون الرسالة في آن واحد، أي أن تبقى الرسالة في اللغة الهدف أقرب مما هي عليه في النص الأصل. وتكون الترجمة هنا متجهة نحو النص الأصل محافظة على تراكيبه مع الدقة وعدم الانزياح عن المعاني، وتعتمد على تطابق المفردات بين اللغة الأصل واللغة الهدف، لكن تظهر في هذا النوع من الترجمات الكثير من الحواشي بهدف تقريب لغة وثقافة النص الأصل للمتلقي.⁽¹⁴⁾

ومن أجل إعادة المعاني المتواجدة في الأصل ضمن مفهوم التكافؤ الشكلي،

عادة ما يمتنع المترجم عن إجراء تعديلات في العبارات الاصطلاحية، ويحاول بدلاً من ذلك إعادتها بأكبر قدر من الحرفية حتى يتسنى للقارئ إدراك الطريقة التي يستخدم فيها النص الأصل العناصر الثقافية المحلية لنقل المعنى.⁽¹⁵⁾

ب- الترجمة التي تعتمد على التكافؤ الدينامي *Dynamique Equivalence* :Translation

يقوم التكافؤ الدينامي حسب نايدا على مبدأ التأثير المكافئ *Principle of equivalent effect* حيث يعادل أثر الرسالة على المتلقي في اللغة والثقافة الهدف الأثر الذي تُخلفه رسالة النص في اللغة والثقافة الأصل. وهو منهج يهدف في جوهره إلى إنتاج نص يطابق في جميع تفاصيله المعايير والخصائص اللغوية في اللغة المترجم إليها، بحيث يبدو النص المترجم كأنه كُتب في اللغة الهدف لتلبية لأفق انتظار وذوق المتلقي لغويًا وثقافيًا، وذلك بتكييف النص من الجانب النحوي والمعجمي بإحداث تغيير على مستوى ترتيب الكلمات واستبدالها وما إلى ذلك من الإمكانيات المتاحة.

ويعرّف نايدا التكافؤ الدينامي على أنه عملية البحث عن « أقرب مكافئ طبيعي للرسالة في النص الأصل » *closest natural equivalent to the source language message* « ويمكننا أن نلاحظ أن هذا التعريف يستند إلى ثلاثة مصطلحات أساسية: 1- المكافئ ويُحيل إلى رسالة النص الأصل. 2- الطبيعي ويُحيل إلى لغة المتلقي. 3- الأقرب ويُحيل إلى الربط بين المفردتين على أساس أعلى درجة تقارب. كما يتجلى العنصر الثاني في ثلاثة عناصر من عملية التواصل التي تتطابق مع : لغة وثقافة القارئ المتلقي، السياق الخاص بالرسالة، وجمهور لغة الاستقبال. كما يعتبر أن نجاح الترجمة يتوقف على تفعيل المكافئ الطبيعي الأقرب لرسالة النص الأصل.⁽¹⁶⁾ ويميل نايدا إلى العمل بمبدأ التكافؤ الدينامي لأنه يرى فيه السبيل الأمثل لتحقيق الأثر المماثل الذي يعد الغاية الأسى لكل ترجمة، وهو أمر لا يمكن إنجازه إلا بإعطاء الأولوية لتطابق المعنى على حساب التطابق الأسلوبية.⁽¹⁷⁾

تُعد نظرية نايدا أول نظرية تهتم بالمتلقي، إلا أن مسألة المكافئ بالنسبة إليه تستلزم بالضرورة تكييف الترجمة مع خصائص اللغة والثقافة الهدف، وبتطابق الترجمة مع لغة وثقافة الاستقبال يتحدّد نجاح الترجمة، وبذلك تخلو من كل ما هو غريب.

3.2 نظرية أنواع النصوص La théorie des types de textes:

في غمرة التطور الذي عرفه درس الترجمة بداية السبعينيات، ظهرت ضمن المقاربة الوظيفية والتواصلية للترجمة نظرية النص المكافئ على يد الباحثة كاتارينا رايس Katharina Reiss، التي اختبرت مدى نجاح الترجمة في مد جسور التواصل وكذلك درجة التكافؤ الذي تصبو الترجمة إلى تحقيقه. وقد كان محور دراستها إيجاد عملية آلية لتقييم الترجمات تركز على تصنيف أنواع النصوص، لكل نوع وظيفته الخاصة. (18) وقد عرّفت رايس الترجمة «أنها عملية تواصلية بين لغتين -interlingual translation تهدف إلى إعادة كتابة نص بلغة الوصول يُفترض أن يكون مكافئاً لوظيفة النص الأصل. وتتضمن هذه العملية الوسطة Le Moyen التي تتمثل في لغة النص الأصل ولغة النص الهدف، و الوسيط Le Medium ويتمثل في شخص المترجم الذي يصبح باعثاً ثانياً للرسالة. ومنه، تصبح الترجمة عملية تواصلية جديدة. وأن استعمال لغتين مختلفتين و وسيط (المترجم) يؤدي إلى تغيير حتمي وطبيعي في الرسالة خلال العملية التواصلية.» وتستمد هذه النظرية أسسها حسب صاحبها من أعمال Otto Haseloff حول نظرية التواصل، ومفادها أن التواصل المثالي نادراً ما يحصل حتى في اللغة نفسها بسبب الاختلاف في المعارف والتطلعات بين المرسل والمرسل إليه، وتُعرف هذه الظاهرة بالتفاضل التواصلية Différence Communicative، ويمكن للاختلاف أن يتواجد بصفة عمدية أو غير عمدية. أما الاختلاف غير العمدي فيكون في تباين التراكيب اللغوية أو الكفاءة الخاصة بالمترجم، فيما يظهر الاختلاف العمدي عندما يختلف هدف الترجمة عن هدف النص الأصل. وفي هذه الحالة، أي عند تغيير وظيفة التواصل، ليس هناك أي جدوى من البحث عن التكافؤ الوظيفي بين النصين، بل يجب أن ينصبّ الاهتمام حسب صاحبة النظرية في البحث عن إعادة التعبير بصيغ تتلاءم ووظيفة النص الهدف. (19)

وتفترض صاحبة النظرية إنشاء تصنيفية للنصوص لأن مختلف اللغات والثقافات تتداول تقريباً الأنواع نفسها. وانطلاقاً من نوع الوظيفة ونوعية التواصل التي تؤديه هذه النصوص، تُميز رايس بين ثلاث أنواع من النصوص هي: أ - النصوص الإخبارية. ب - Textes Informatifs، ب - النصوص التعبيرية Textes Expressifs، ج - النصوص العملية Textes Opérationnels. وتهدف النصوص الإخبارية إلى التوصيل البسيط للمعلومات ويأخذ فيها المضمون مركزاً محورياً. أما النصوص التعبيرية فتتكفل بتوصيل الأعمال الفنية والإبداع أي التأليف الأدبي الذي يتميز بالحضور القوي للمؤلف، ويكون البعد الجمالي للنص والشكل أهم

العناصر الواجب إعادة إنتاجهما بغية الحصول على المكافئ. وتتكفل النصوص العملية من جهتها بتوصيل المحتوى الموجه للإقناع وتبحث عن إنتاج سلوك أو رد فعل يستعمل فيه الكاتب لغة الحوار. ومن الجانب العملي، ترى صاحبة النظرية أن الترجمة تمر حتما عبر مرحلة التحليل بغية إنتاج نص في اللغة الهدف يكافئ وظيفيا النص في لغة الأصل. وقد جعلت لكل نوع من النصوص طريقة للترجمة. فإذا كان النص إخباريا، تقترح منهجية تتحكم فيها معاني النص الأصل بهدف إعادة كتابة مضمونه دون تحريف أو تشويه. وتتجلى هذه الطريقة على سبيل المثال في إظهار ما كان مضمرا أو تضمين ما كان ظاهرا تحت إكراهات الاختلاف في اللغة وفي البراغماتية الجماعية بين الثقافتين. أما إذا كتب النص الأصل من أجل نقل أثر فني، وجب إعادة نقله في لغة الوصول بطريقة فنية تستطيع تفعيل الأثر نفسه. كما اقترحت صاحبة النظرية منهجية للترجمة تتمثل في الترجمة بالمماثلة Translating by identification أي امتثال المترجم للأهداف الفنية والإبداعية للكاتب بغية إعادة إنتاج القيمة الفنية نفسها للنص. ثم إذا كان النص الأصل يتضمن تنظيما يهدف إلى توليد رد فعل أو سلوك معين، وجب أن ينتهج النص المترجم تنظيما مماثلا قد يُولد رد فعل أو سلوك يُماثل رد فعل أو سلوك قارئ النص الأصل. وتقترح في هذه الحالة طريقة التكييف⁽²⁰⁾ Adaptative translation

وترى رايس أن تغيير وظيفة النص يُلغي الحاجة إلى إنشاء تصنيفية للنصوص وإسناد طريقة ترجمة خاصة بكل صنف تسمح ببلوغ التكافؤ الوظيفي في النص الهدف. وإذا اختلفت وظيفة النص الهدف عن وظيفة النص الأصل، فالأولى إتباع تصنيفية لأنواع الترجمة تزودنا بمعايير ترجمة تناسب كل حالة، ويكون الهدف من الترجمة حينئذ المحافظة على الهدف نفسه الذي تضمنه النص الأصل. ويبقى السؤال المطروح لا يتصل بهدف ومستقبل النص الأصل، بل بهدف ومستقبل النص المترجم.⁽²¹⁾

تبيّن أن هذه النظرية قد قدّمت تصنيفية لأنواع النصوص تسمح بتحديد طريقة لترجمة كل نوع بخصائصه الأسلوبية والمتلقّي المستهدف، إلا أنها لم تقدم استراتيجية عملية تسمح بحل المشاكل التي تصادف المترجم في عمله.

4.2 نظرية تعدد النظم Théorie du Polysystème:

انتقل في الستينيات محور الاهتمام من الجانب اللغوي إلى المقاربة الوظيفية التي تربط اللغة بوظيفتها السوسيو- ثقافية. بينما كانت الوظيفة في نظرية أنواع النصوص التي سبق بيانها تعتمد على المكافئ بصفته مفهوما رئيسيا في الترجمة، ظهرت للوجود نظريات أخرى ترتبط بالنظام الاجتماعي والأدبي في الثقافة المستقبلية للأعمال

المترجمة واتجه الاهتمام ضمنها نحو المتلقي. حيث لا يكفي النظر إلى الثقافة بعناصرها مثل اللغة والأدب والسلوك وغيرها من العناصر على أنها مجموعة من القيم الواجب المحافظة عليها فحسب، وإنما باعتبارها أقوى الميكانيزمات الإنسانية التي تنظم عملية التواصل.⁽²²⁾

ظهرت نظرية إيفان زوهار Even Zohar خلال سبعينيات القرن الماضي، وقوامها دراسة العمل الأدبي ليس بمعزل عن غيره من الأعمال، بل على أساس أنه جزء من النظام الأدبي. ويُعرف هذا النظام بأنه نسق من وظائف النظام الأدبي تربطه علاقة مستمرة مع الأنظمة الأخرى، وأنه من الطبيعي أن نتناول درس الترجمة في سياق مجموعة العناصر الثقافية التي تتصف تاريخيا بالديناميكية، ومثال ذلك الخصائص الترجمة الجزئية *micro_translational* والخصائص الكلية للترجمة *macro_translational*، تتعلق الأولى بالمكانة المنوطة بالأدب المترجم في الثقافة المستقبلية، والثانية بمناهجها الترجمة، حيث تخضع هذه الأخيرة أي المناهج الترجمة للأولى أي لمكانة الأدب المترجم، وهي نتيجة طبيعية لها. كما يعتبر صاحب النظرية أن المكانة التي يتبوؤها الأدب المترجم تسمح بإعادة تشكيل العلاقات بين الأنظمة في زمن معين. ومنه، تتضح العلاقة الوطيدة التي تربط العمليات الترجمة بالتركيبية الخاصة بالنظام الثقافي المتعدد (أدبي- لساني). وبالتالي، يُصبح الأدب جزءا من البنية الاجتماعية والثقافية والأدبية والتاريخية، ويكون الأساس فيه مفهوم النظام- *Système* الذي يتوفر على ديناميكية «تحوُّل» قائمة ومستمرة، وصراع دائم حول اعتلاء الصدارة في أصول الأدب. حيث تؤخذ بعين الاعتبار جميع الأنظمة على اختلافها بما فيها الأنظمة القاعدية الموجودة (ثقافية، اجتماعية، سياسية واقتصادية) لتدمجها داخل نظام سيميوطيقي عام، وعلى هذا الأساس أطلق عليها اسم نظرية تعدد النظم.⁽²³⁾

أما الوجه الثاني لنظرية تعدد النظم فيتعلق بتحديد مكانة الأدب المترجم، حيث أوضح صاحب النظرية أن هذا النوع من الأدب يعمل بوصفه نظاما يرتبط بدوره بالنظام الأدبي بكيفيتين: الأولى بانتقاء الأدب المُستقبل للأعمال الموجهة للترجمة، والثانية بكيفية تأثير الأنظمة المجاورة *Co-systèmes* المحلية على معايير وسياسة الترجمة واستراتيجيتها.⁽²⁴⁾

ويعكس هذا التصنيف مكانة وتفاعل مختلف طبقات أو أنساق الأنظمة المتعددة في زمن معين. فإذا كانت المكانة العليا قد شغلها النموذج الأدبي التجديدي، فإن المكانة الدنيا سوف تكون للنماذج الأدبية المعمول بها. وأما إذا كانت هذه الأخيرة في أعلى النظام، تكون للنماذج الإبداعية والتجديدية المكانة الأدنى. إن المسار الديناميكي

للتطور في هذا السياق يعد جوهريا بالنسبة لمفهوم تعدد النظم، إذ يدل على أن العلاقة بين نظام التجديد والإبداع والنظام المعمول به هما في نشاط وتنافس دائمين. وبفضل هذا النشاط لن نجد للأدب المترجم مركزا ثابتا. ويرى إيفان زوهار أن الأدب المترجم يحتل مكانة ثانوية وهو المركز الطبيعي والأنسب له، وبالرغم من أن الأدب المترجم متفرع إلى طبقات، فيمكن لبعضه أن يحتل مكانة هامشية، في حين تكون الصدارة لأدب آخر تمت ترجمته في غالب الأحيان عن أدب راق. ويضيف صاحب نظرية تعدد النظم أن المكانة التي يحتلها الأدب المترجم ضمن الأنظمة المتعددة هي التي تتحكم في استراتيجية الترجمة. فإذا كانت لها الصدارة، لن يجد المترجم نفسه مُكرها على إتباع نماذج الأدب المنقول إليه ويمكن أن يسمح لنفسه مخالفة الأعراف، الشيء الذي يساهم في إنتاج نص بلغة الهدف يماثل النص الأصلي أو يُصنّف على أنه ترجمة تتطابق مع النص الأصل، كما يُنزل هذا العمل منزلة النموذج الجديد.⁽²⁵⁾

ومن خلال الأعمال الأجنبية، تدخل العديد من الخصائص (المبادئ والعناصر) في الأدب المحلي كان يفتقر إليها من قبل. ولا يقتصر الأمر ربما على إدخال نماذج جديدة تحل محل النماذج القديمة والراسخة وتُساهم في التجديد اللغوي (الشعرية) وأنواع التراكيب والتقنيات. وتتحدّد مبادئ اختيار الأعمال المراد ترجمتها في هذه الحالة وفقا لوضعية النظام المتعدد المحلي، أي أن اختيار النصوص يتم بالنظر لتوافقها مع المقاربات الجديدة والدور الابتكاري المفترض أن تلعبه في الأدب الهدف.⁽²⁶⁾ أما إذا احتلّ الأدب المترجم في النظام الأدبي مكانة ثانوية، فلن يكون له أي تأثير ويميل المترجم في هذه الحالة إلى استعمال نماذج النصوص الأدبية السائدة في الثقافة المنقول إليها ويتربّع عن ذلك إنتاج ترجمة لا تتطابق مع النص الأصل، وتصب العملية في المحافظة على الأدب المحلي وتقويته.⁽²⁷⁾

تبيّن ممّا سبق أن الأدب المترجم في ظل هذه النظرية يحتل بشكل عام مكانة هامشية إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف القائم بين الأنظمة الأدبية والثقافية. فكلما كان النظام الأدبي متطورا، تبوّأت الترجمة فيه مكانا هامشيا مثلما هو الحال في النظام الفرنسي والإنجليزي والأمريكي. ومن هذا المنظور، أصبح نشاط الترجمة ظاهرة تعتمد على العلاقات بين مختلف الأنظمة الثقافية التي تحدّد مسارها وتعمل على تصنيف الأدب المترجم.

5.2 منهج جدعون توري Gideon Toury:

تركزت أعمال جدعون توري حول تطوير الدراسات الوصفية للترجمة بهدف تحديد معايير Normes خاصة بالترجمة، يكون العنصر الثقافي فيها محور الاهتمام حتى تحقق الترجمة وظيفة يتبوأ فيها المترجم دورا اجتماعيا يتجاوب مع متطلبات المجتمع ويتناسب مع مرجعياته. ويرى توري أن الترجمة تجد مكانتها أساسا في النظام الاجتماعي والأدبي للثقافة المنقول إليها. ومن هذا المنظور، تخضع الترجمة لعدة أنواع من القيود ذات درجات متفاوتة من بينها الاختلاف بين اللغات وتباين تقاليد الكتابة، أو قيودا تتعلق بالجهاز المعرفي للمترجم الذي يلعب دور الوسيط، كما يتأثر جهاز الإدراك ذاته في الواقع بالعوامل الاجتماعية والثقافية نفسها. وفي كل الأحوال، يعمل المترجمون تحت إكراهات عديدة مثل تنوع النصوص والمتلقين، لإنتاج أعمال تختلف باختلاف الاستراتيجية المعتمدة.⁽²⁸⁾

ويقترح توري ثلاث مراحل منهجية تحمل وصفا لعملية الترجمة والدور الأساسي الذي يلعبه النظام السوسيو-ثقافي فيها، وهي: 1- تحديد مكانة النص ضمن نظام الثقافة المستقبلية ومقبوليته. 2- مقارنة النص الأصيل والنص الهدف بغية تحديد تحولات النص وتحديد العلاقة بين المقاطع المتشابهة في النصين وكذا محاولة استنباط تعميمات حول المفهوم الأساسي للترجمة. 3- استخلاص استنتاجات تسمح مستقبلا باتخاذ القرار في الترجمة.⁽²⁹⁾

ويرى توري بأن المعايير هي عوامل تكمن في القيود الاجتماعية والثقافية، ويعرّف المعيار من منظور علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع على أنه «مجموع القيم العامة أو الأفكار التي تتقاسمها الجماعة مثل الصواب والخطأ وما هو ملائم وغير ملائم، وهي تُترجم إلى تعليمات عملية مناسبة قابلة للتطبيق في حالات معينة، مع تحديد السلوك المُحيد أو غير المُحيد انتهاجه فضلا عن ما هو مقبول ومسموح به من السلوكيات في ثقافة معينة.» وحسب توري دائما، «يكتسب الفرد المعايير من خلال التنشئة الاجتماعية، وهي مقياس لتقييم السلوك في المجتمع.»⁽³⁰⁾

يرتكز أساس مفهوم توري على ضرورة ربط الترجمة بالمعايير التي تتحكم في هذا النشاط، وتحديد مختلف أنواع المعايير التي تتدخل في مختلف مراحل العملية الترجمة. ومن أهم المعايير المعيار الابتدائي (Initial norm) الذي يتصل بالخيارات التي يقوم بها المترجم حين يجد نفسه إما تحت إكراهات معايير النص الأصيل أو المعايير السائدة في اللغة والثقافة المستقبلية. فإذا خضع المترجم للأولى، وصفت الترجمة بالترجمة المكافئة (adequate) بالرغم من عدم توافقها مع المعايير والممارسة في الثقافة

الهدف، وإذا خضع للثانية وصفت الترجمة بالمقبولة (acceptable) ويتخلل هذا النوع من الترجمة إجراءات التغيير والتشويه. كما لا تكاد تخلو حتى الترجمة المكافئة من التغييرات، فلا توجد ترجمة تُكافئ الأصل تكافؤًا تامًا، بل توجد ترجمة تجد القبول التام. وبالتالي يُصبح التغيير الإجباري أو الاختياري الذي يطال الترجمات حتمية يتعذر تحاشيها. كما وصف توري معايير أخرى أقل أهمية من الأولى، من بينها المعايير الابتدائية (Preliminary norms) وهي تهتم بسياسة الترجمة التي تتصل باختيار النصوص ومصدرها وزمنها ودور النشر. ثم المعايير العملية (Operational norms) وهي معايير تعمل على توجيه القرارات خلال الفعل الترجمي في اختيار الألفاظ والصيغ وطرق توزيع المادة اللغوية في النص الهدف. وذكر كذلك ما يُسمى بمعايير السجل (ma-tricial norms) التي تتصل بتوفير المادة اللغوية البديلة للغة النص المصدر وتوزيعها وإعادة ترتيبها، وتتخللها إجراءات مثل الحذف والإضافة والتصرف. ونجد أيضا المعايير اللغوية النصية (Textual – linguistic norms) التي تتحكم في عملية اختيار المادة اللغوية (المفردات والجمل والأسلوب) التي تحل محل المادة اللغوية في النص الأصل من أجل صياغة النص الهدف.⁽³¹⁾

تبيّن ممّا سبق أن توري قد اعتبر عملية الترجمة نشاطا خاضعا للمعايير التي يتحدد وفقها نوع المكافئ، وبالتالي فإن دراسة المعايير تشكل خطوة فعلية لإثبات الفرضية الوظيفية للمكافئ. وأن معايير الترجمة التي تسمح بالحصول على المكافئ تعتمد كلها وإلى حد كبير على موقف المترجم وعلى الممارسة الترجمية في الثقافة الهدف. وأن مكانة ووظيفة النصوص المترجمة تحددها بالدرجة الأولى اعتبارات الثقافة المستقبلية، وأن الترجمات مهما كان أصلها ووظيفتها تتأثر بالثقافة المنقول إليها وتأخذ زخرفها تسهيلا لعملية تلقي النصوص المترجمة وتفاديا لمعارضتها.

6.2 نظرية سكوبوس أو نظرية الأهداف الشاملة في الترجمة La Théorie du Skopos

تروم نظرية «سكوبوس» أو نظرية الأهداف الشاملة في الترجمة باختصار معرفة الغاية الدقيقة من الترجمة ووظيفتها في اللغة الهدف ... باعتماد أفضل السبل لتحقيق ذلك، والكلمة مشتقة من اليونانية Scopus وهو اسم إغريقي لجبل يقع شمال بيت المقدس كان يؤمه حجاج القرون الوسطى من النصارى الذين كان بوسعهم أن يروا من قمته هدفهم النهائي وأفضل السبل للوصول إليه. وتصبح الاستعارة واضحة أي أنه ينبغي على المترجم أن يعرف الهدف النهائي من ترجمته ووظيفتها في اللغة الهدف وأفضل السبل لتحقيق ذلك تماما كما كانت وظيفة قمة الجبل أنف الذكر بالنسبة

للحجاج⁽³²⁾ وتعد نظرية «سكوبوس» جزءاً من نظرية الفعل الترجمي لهولز مانتاري Holz Monttari، ومفادها أن الترجمة عبارة عن سلوك يعتمد على نص الانطلاق ويتطلب تفاوضاً وأداءً، وله هدف ونتيجة. وقد أخذت كلمة Skopos طريقها إلى قاموس الدراسات الترجمية على يد العالم الألماني هانز فيرمير Hans Vermeer وهو لفظ تقني يعني الهدف أو الغاية من نص الوصول والفعل الترجمي⁽³³⁾ ويصف فيرمير الفعل ac-tion بأنه بمثابة سلوك يقابله سلوك آخر يتحتم على فاعله شرح الأسباب التي كانت وراء اختيار فعل معين على الرغم من أنه كان بوسعها التصرف بطريقة مغايرة.

وتعتمد هذه النظرية على ست قواعد rules وهي:

- 1- تحديد شكل النص الهدف أو (translatum) وفقاً للهدف المنشود منه (skopos).
- 2- احتواء النص الهدف معلومات في ثقافته ولغته مستمدة من ثقافة ولغة النص الأصل.
- 3- عدم إعادة المعلومات في النص الهدف بطريقة واضحة متطابقة.
- 4- ترابط النص الهدف ترابطاً داخلياً.
- 5- ترابط النص الهدف مع النص الأصل.
- 6- ترتيب القواعد الخمسة السابقة ترتيباً يتناسق مع قاعدة skopos.

وتتجلى من خلال معاينة هذه القواعد أهمية القاعدة الثانية لأنها تربط الصلة بين النص الأصل والنص الهدف من حيث وظيفة كل منهما في سياقه اللغوي والثقافي. ومنه يتحدد مرة أخرى دور المترجم باعتباره عنصراً رئيسياً في عملية التواصل بين الثقافات وإنتاج النصوص المترجمة. كما نجد في القاعدة الثالثة إشارة إلى عدم اللجوء إلى التطابق لأن وظيفة النص الهدف في الثقافة المستقبلة ليست بالضرورة الوظيفة نفسها في ثقافة الأصل. أما القاعدة الرابعة والقاعدة الخامسة فلهما علاقة بكيفية الحكم على نجاح العمل ونقل المعلومات، إذ تتصل قاعدة الترابط المضموني coherence rule بالترابط الداخلي للنص، وتتصل قاعدة الأمانة fidelity rule بالترابط بين النصوص أي مع النص الأصل. وتنص قاعدة الترابط على أن يكون النص الهدف قابلاً للفهم في سياق القارئ المتلقي، بمعنى أن تتم ترجمة النص الهدف بطريقة تتلاءم مع ظروف ومعارف المتلقي. وتنص قاعدة الأمانة على ضرورة الترابط بين النص الهدف والنص الأصل، وبالأحرى بين المعلومات المستنبطة من النص الأصل وتفسيرها وطريقة تفسيرها لمتلقي النص الهدف. وترتكز نظرية Skopos على مبدأ يقضي بأن كل عمل ترجمي هو عبارة عن نشاط يفترض هدفاً لكل فعل أو وظيفة متصلة به. وعليه، فإن

لكل ترجمة هدف خاص تتحدّد وفقه المناهج والاستراتيجيات المُعتمدة للحصول على وظيفة تقارب أو تماشى مع وظيفة النصّ الأصل. وحسب فيرمير، تكون العملية التي تقودنا إلى النصّ الهدف مسبوقة بمفاوضات يشرح فيها طالب الترجمة الهدف والشروط التي تتقيد بهما. ويعتبر المترجم بصفته خبيراً بالفعل الترجمي المسؤول الوحيد عن إنجاز العمل الموكّل إليه وكذا النتيجة المرتقبة. وضمن هذه النظرية، وبعد إدراك المترجم للدافع الذي يكمن وراء ترجمة النصّ الأصل وتحديدده لوظيفة النصّ الهدف، يصبح النصّ الأصل بالنسبة إليه عبارة عن معلم يستمد منه تسلسل العناصر التي تشكل النصّ الهدف.⁽³⁴⁾

يبدو في ظلّ هذه المقاربة ثمة اختلاف بين الهدف من النصّ المترجم والنصّ الأصل، إذ يمكن للنصّ الأصل أن يختلف عن النصّ الهدف بشكل واضح ليس في صياغة وتوزيع المحتوى فحسب، بل وفي الهدف المنشود من كل واحد منهما والذي يتحكم بدوره في تحديد الطريقة التي نقارب بها المعنى. كما يرى فيرمير أن للترجمة هدفاً يماثل هدف النصّ الأصل إذا لم يتبنّ المترجم طريقة تقتصر على نقل محتوى الكلمات، وتُصبح بالتالي موجهة لتعرض سياقاً معيّناً في ثقافة التلقي. أما أن يتكفل المترجم بنقل معاني الكلمات، تُصبح العملية حينئذٍ موجهة للثقافة الأصل، وهي بالتالي تتعارض تعارضاً تاماً مع نظرية سكوبوس. ومنه، يعمل المترجم على تحديد شكل ووظيفة النصّ الأصل وملاءمتها مع ثقافة النصّ الهدف، لخلق نوع من التناغم بينهما. ويأخذنا هذا السياق إلى الحديث عن علاقة النصّ الأصل بالنصّ الهدف، إذ يُمكن للترجمة في ظلّ هذه النظرية أن تُحاكي النصّ المصدر على مستوى التراكيب والبُنى أو تخلق نصاً أدبياً جديداً في ثقافة الاستقبال.⁽³⁵⁾

تبيّن ممّا سبق أن فيرمير قد سلّط الضوء على الهدف من الترجمة بوصفه عاملاً حاسماً في مشروع الترجمة، حيث تتجسد وفق مفهوم skopos عملية إنتاج نصّ يختلف عن النصّ الأصل باختلاف الهدف من نقله إلى القارئ. ويتوقف نجاح الترجمة على خلق سياق يتناغم مع سياق القارئ في اللغة والثقافة الهدف. ولنا أن نلاحظ ضمن نظرية «سكوبوس» وضعية النصّ الأصل بصفته نقطة انطلاق للحصول على نصّ مترجم على أساس الوظيفة أو الهدف التي يتبوّؤها في الثقافة المستقبلة. ونتيجة لذلك، انزاح درس الترجمة عن المعايير الإلزامية التي تعتبر النصّ الأصل المعيار الوحيد الذي يحدّد وظيفة الترجمة، وأصبح للنصّ المترجم في ظلّ هذه النظرية هوية خاصة به يستلهم مميزات من الثقافة الهدف. كما تتجلّى ضمن هذه النظرية، إمكانية الحصول على ترجمات مختلفة للنصّ الواحد كل حسب وظيفته، أو نصوصاً تمّت ترجمتها

لأهداف غير أثارت كتابة النصوص الأصلية.

7.2 مفهوم أنطوان برمان في الترجمة:

يعد أنطوان برمان Antoine Berman من دعاة الحرفية في الترجمة. وقد اكتسب مفهومه النابع من ممارسته الخاصة للترجمة مكانة خاصة في حقل الدراسات الترجمة، وسعى في ظل أنواع العقبات التي تواجه الترجمة إلى تعريفها في السياق الثقافي، حيث تأبى حسب رأيه كل ثقافة الرضوخ للترجمة وإن كانت في حاجة ماسة إليها. (36) كما يرى أن الهدف من الترجمة يتمثل في فتح حوار مع الآخر l'Autre عبر الكتابة وتلقيح ما هو ذاتي بواسطة الأجنبي l'étranger، الأمر الذي يصطدم رأساً بالنزعة العرقية Ethnocentrisme التي تثيرها نرجسية تدفع بكل ثقافة للشعور بأنها ثقافة كاملة مكتفية بذاتها، إذ تريد كل ثقافة أن تكتفي بذاتها وهي تسعى انطلاقاً من هذا الاكتفاء الوهمي أن تهيمن على الآخرين وتمتلك إرثهم الثقافي، على منوال تقاليد الترجمة في الثقافة الرومانية القديمة والثقافة الفرنسية الكلاسيكية وثقافة أمريكا الشمالية. و في هذا الوضع، تحتل الترجمة حسب برمان مكاناً مهماً لأنها تخضع لإيعاز التملك الذي يجعلنا نحصل على ترجمات تركز على الذات Ethnocentrique أو ترجمات يصفها بالترجمات سيئة Mauvaise traduction، ثم نجد أن هذا الإيعاز يتعارض بصفة طبيعية مع الهدف الأخلاقي للترجمة لأن جوهرها يكمن في كونها انفتاح وحوار وتمازج ولا تركز.⁽³⁷⁾

ورغبة منا في تحديد مسار حديثنا عن مفهوم أنطوان برمان في الترجمة، سندرج فيما يلي أهم مقومات مفهومه وتسلط الضوء على البعد الأخلاقي في الترجمة أولاً، والترجمة الحرفية ثانياً.

أولاً: البعد الأخلاقي في الترجمة La dimension éthique de la traduction:

عمل أنطوان برمان على بلورة تصور مناهض للتمركز العرقي في الترجمة الذي يتم وفقه إرجاع كل شيء إلى ثقافة المترجم ومعاييرها التي تعتبر كل غريب سلبي يتعين إخضاعه للثقافة المستقبلية ونقله لإثراء تلك الثقافة. (38) ويعد هذا التطور في نظريات الترجمة بمثابة منعرج أخلاقي Virage Ethique وقّع أنطوان برمان على شهادة ميلاده بصدور كتاب «امتحان الغريب L'épreuve de l'étranger» سنة 1984. يُطلق مصطلح الأخلاق في حقل الترجمة حسب شلايرماخر على البعد الثقافي للترجمة، ولا ينحصر الأمر في علاقة أخلاقية مع الآخر لكن مع لغة وثقافة أخرى. (39) فإذا كان مشونيك يربط الأخلاق بالشعرية واحترام الإيقاع (rythme) في الترجمة، يرى أنطوان

برمان بأن الأساس النظري لمفهوم الأخلاق في الترجمة هو استظهار هدف الترجمة في الشكل المنوط بها والتأكيد عليه والدفاع عنه. وعند السؤال عن فحوى البعد الأخلاقي في الترجمة، نجده يتعلق بمفهوم الأمانة والدقة اللتين تُجسدان رغبة المترجم في الترجمة، إذ لا يمكن حصر معنى الترجمة في مفاهيم الاتصال أو نقل الرسالة أو إعادة الكتابة فقط. كما أنها ليست نشاطاً أدبياً وجمالياً خالصاً حتى وإن كانت وثيقة الصلة بالممارسة الأدبية الخاصة بوسط ثقافي معين، فهي لا تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا رافقها بعد أخلاقي يُسيرها، إذ أن عملية الترجمة هي بطبيعتها الحال تحرير ونقل لا يكتسبان معناهما الحقيقي إلا انطلاقاً من بعد أخلاقي يسيرهما.⁽⁴⁰⁾

لقد ربط برمان البعد الأخلاقي في الترجمة بمبدأ الاعتراف بالآخر، وأعطى الامتياز للعلاقات بين الثقافات ولما هو «ذاتي» مع «الآخر»، لأن طبيعة الترجمة تحمل مفهوم الانفتاح والحوار والتمازج واللاتمركز، مؤكداً على أن الفعل الأخلاقي في الترجمة يتمثل في الاعتراف وفي قبول الآخر كما هو واستقباله في غرابته بصفته غريباً بدلاً من إبعاده أو محاولة الهيمنة عليه.⁽⁴¹⁾

ويرى برمان أن الترجمة تنتسب في أصلها إلى البعد الأخلاقي، وهي تثير في جوهرها الرغبة في الانفتاح على الأجنبي بغرابته وعلى لغته الخاصة بالرغم من أن منطق العلاقات والتبادل الذي يتم فيه تلقيح ما هو ذاتي بواسطة الآخر يصطدم بمقاومة متأصلة في تركيبية النزعة العرقية الخاصة بكل ثقافة متمسكة بالحفاظ على انكفاءها. إلا أن أنطوان برمان قد أكد بأن للعمل الترجمي منطق آخر وهو منطق الأخلاق.

ثانياً: الترجمة الحرفية عند أنطوان برمان:

إذا كان البعد الأخلاقي للترجمة يقوم على أساس استقبال الأجنبي والحوار مع الآخر، فلا يسع المترجم في هذه الحالة إلا التقيّد بحرفية النص، إذ يرتبط مفهوم الأمانة والدقة حسب برمان بحرفية النص ضمن الهدف الأخلاقي للترجمة واستقبال تلك الحرفية. وإذا كانت الأمانة هي التي تجسد الهدف من الترجمة، فهي لا تكون إلا بالوفاء للكلمة وليس للمعنى.

حاول أنطوان برمان شرح تصوره للترجمة الحرفية في كتابه «الترجمة والكلمة أو ملاذ الغريب» (1999) La traduction et la lettre ou l'auberge du lointain بوصفه مفهوماً يحمل مظاهر خاصة لاستراتيجية تهتم بغيرية النص الأصل وبنظامه وغرابته منطلقاً من المسلمة التي تعتمد على ترجمة الحرف. إلا أن الترجمة الحرفية ضمنه لا تعني النقل كلمة بكلمة،⁽⁴²⁾ إنها بالأحرى طريقة شبه حرفية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف

التركيب بين الأنظمة اللغوية ورصيدها التراثي. والمقصود بهذه الطريقة هو إدراج جمل صحيحة وسلسلة و واضحة منسوجة على منوال اللغة المترجم منها وامتطابقة معها في أجزائها مع ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من هندسة الجملة بحيث لا يتأثر المعنى ولا يختل التركيب. فهي حرفية لها خصوصيتها تسعى إلى إبراز غرابة النص الأصل. ويؤكد برمان على أن الترجمة الحرفية لا تعني الترجمة كلمة بكلمة، مستشهدا في ذلك بترجمة الأقوال المأثورة والأمثال الشعبية التي يمكن أن تجد لها مكافئات في لغة أخرى، حيث يجد المترجم نفسه في حيرة بين اختيارين: إما محاولة إيجاد مكافئ احتمالي، أو ترجمته ترجمة حرفية. في حين أن ترجمة قول مأثور لا تقتصر على إيجاد مكافئ لكل كلمة، بل يستدعي الأمر كذلك ترجمة مميزات أخرى منها النسق والجناس الصوتي والطول (أو القصير).⁽⁴³⁾

كما يؤكد برمان أن البحث عن المكافئات لا يعني إيجاد معان ثابتة أو دقيقة يمكن تداولها في أقوال مأثورة مغايرة بمختلف اللغات، لأنه يرى في ذلك رفض لغة الترجمة الانفتاح لغرابة الأصل، على نحو أساليب الترجمة لدى الفرنسيين التي تجعل محور اهتمامها ينصب على المعنى المراد نقله وجعله أكثر وضوحا مع إزالة الغموض الذي يُصاحب غرابة لغة الأصل.⁽⁴⁴⁾

ونخلص القول بأن النموذج الذي قدّمه أنطوان برمان يركز على الدمج بين النظرية والتطبيق من خلال مفهومه في الترجمة ودورها في بناء أسس للتبادل بين الثقافات، والوقوف على فهم أدق للعمل الترجمي وأفاقه، وبالرغم من النقد الذي طال فكره، إلا أن مفهومه قد افتك التميّز بين باقي النظريات. وأهم ما برز فيه الأخلاق في الترجمة بوصفه مبدأ يضمن تفعيل عملية التلاقي بين الشعوب، والحرفية التي تعمل على إثراء اللغات والثقافات.

8.2 مفهوم الترجمة وإعادة الكتابة (الترجمة الإبداعية) Translation as rewriting

إثر التطور الذي شهدته نظرية الترجمة، انتقل الاهتمام بالجانب اللغوي البحث إلى تفاعل الترجمة بالثقافة بصفته عنصرا فعّالا في تحديد مسارها، يتم التعامل من خلالها مع النص من جانبيه الثقافي والسياسي، مشكلا بذلك نقطة تحول كبرى شهدها درس الترجمة أطلق عليه اسم «المنعرج الثقافي Cultural Turn»، وهو عبارة عن مصطلح مجازي للإعلان عن تغيير في مناهج الممارسة تحت تأثير الدراسات الثقافية التي باتت مرتبطة بحقل الترجمة. ويُعد أندريه لوفافر André Lefevre من

أبرز المنظرين في مجال الأدب وأحد رواد المقاربة الثقافية في الدراسات الترجمةية وأكبر المهتمين بالبعد الأيديولوجي في الترجمة. وقد نشأت بين يديه فكرة الترجمة باعتبارها شكلا من أشكال إعادة الكتابة التي استمدّها من نظرية تعدد النظم لإيفان زوهار E. Zohar و توري Tury وأعاد تعريف مفاهيم النظام الأدبي والمعايير.⁽⁴⁵⁾

وقد عرض لوفافر من خلال بحثه علاقة الترجمة بالثقافة مركزا محور اهتمامه خاصة على معاينة العوامل الحقيقية التي تتحكم في تلقي وتقبل أو رفض النصوص الأدبية على غرار القوة والأيديولوجية والمؤسسات وعلى عملية التصرف Manipulation. ويرى أيضا أن الشعوب التي تحتل مواقع القوة هي التي تعيد كتابة الأدب وتتحكم في استهلاكه. ولعل الدوافع الأساسية لاستعمال هذا الأسلوب قد تكون ذات مرجعية أيديولوجية Ideological تتم فيها مسايرة أو مخالفة الأيديولوجية المهيمنة، أو تكون ذات مرجعية شعرية Poetological. ويعني هذا أن إعادة الكتابة هي إما ذات دوافع أيديولوجية أو شعرية أو أنها مقيّدة بكلا الدافعين. ومثال ذلك، إشارة لوفافر إلى أعمال إدوارد فيتزجيرالد Edward Fitzgerald المترجم أو بالأحرى معيد كتابة أشعار عمر الخيام في القرن 19، الذي أباح لنفسه حرية الترجمة من أجل ترقية النص الأصل، وفي الوقت نفسه مطابقة التقاليد الأدبية المعمول بها عند الغرب في زمانه والاستجابة لها انطلاقا من قناعاته بأن ثقافة الفرس أدنى مرتبة من ثقافة الغرب.⁽⁴⁶⁾ لكن يبقى أسلوب إعادة الكتابة حسب لوفافر الأسلوب الأكثر شيوعا [...] والأكثر تأثيرا في ممارسة الترجمة لأنها جديرة بإبراز صورة المؤلف و/أو أعماله في ثقافة أخرى، والتعريف بهذا المؤلف أو تلك الأعمال خارج حدود الثقافة الأصل.⁽⁴⁷⁾

ويُعرف تقنية إعادة الكتابة أو الانعكاس Refraction على حد تعبيره بأنها عملية تكييف العمل الأدبي إلى جمهور مختلف بقصد التأثير على الطريقة التي يقرأ بها الجمهور المستهدف هذا العمل.⁽⁴⁸⁾ ويرجع بنا الأمر في هذا السياق إلى الحديث عن الترجمات المنمقة التي تُخضع النصوص إلى التحسين بغية إنتاج أعمال تكون أرقى وأجمل من الأصل، وعادة ما يحدث ذلك بتكييف تلك النصوص مع النماذج الأسلوبية والجمالية السائدة في آداب الثقافة المستقبلية وذوقها. وقد عُرفت هذه العملية منذ مائتي سنة خلت باسم الحسنات الخائفات (les Belles Infidèles)، وفي بداية القرن 20 بالتكييف (Adaptation)، وهي تعرف الآن بإعادة الكتابة إذ لم يتغير فيها سوى الدال.⁽⁴⁹⁾

أما من منظور جورج باستن، «يُمكن تعريف عملية التكييف أنها مجموعة من العمليات الترجمةية التي يتمخض عنها نص لا يمكن إدراجه في مصف الترجمات، لكن

- يتم بالرغم من ذلك الاعتراف بأنه نص يعادل الأصل.⁽⁵⁰⁾ ومعنى ذلك أن التكييف هو استراتيجية تُستعمل فيها أساليب ترجمية استعمالاً ممنهجاً ومقصوداً. كما قدّم جورج باستن جملة الإجراءات المستخدمة في التكييف وهي تتلخص فيما يلي:
- نسخ أو استنساخ الأصل: استنساخ كلمة بكلمة لجزء من النص الأصل، وغالباً ما يصاحب هذا الإجراء الترجمة الحرفية.
 - الحذف: إزالة أو إقصاء جزء من النص بغرض تطويعه.
 - التوسيع: إظهار المضمّر من النص الأصل وتجليته سواء في صلب النص أو على الحواشي أو في فهم الكلمات.
 - الغرائبية: استبدال الكلمات العامية، اللهجية، والكلمات الخالية من المعنى الموجودة في النص الأصلي بمكافئاتها في اللغة الهدف (و يمكن إدراجها أحياناً بخط مائل أو وضع سطر تحته).
 - التحديث: استبدال معلومات قديمة أو غامضة بما يكافئها في العصر الحديث.
 - التكافؤ السياقي: إدراج سياق متعارف عليه بدلاً من السياق المستخدم في النص الأصل.
 - الإبداع: استبدال كُلي لخطاب النص الأصل بخطاب لا يحتفظ سوى برسالة الأصل وأفكاره ووظائفه الأساسية.⁽⁵¹⁾

لا يزال مفهوم التكييف (أو التصرف) يثير الكثير من الجدل بين معارض يصفه بالإجراء السلبي لاتصاله في غالب الأحيان بعمليات تشويه وهدم النصوص الأصلية والتصرف فيها، أو عمليات الحذف والإضافة أو التكييف إلى ما هو محلي، وبين مؤيد يُشيد بدوره في نقل الأدب الكلاسيكي وديمومته لأنه السبيل الوحيد الذي حال دون اندثاره على ممرّ القرون. وتتوافق النظرة السلبية للتكييف مع فكرة فينوتي Venuti المتعلقة بالتوطين Domestication (نقيضاً لقرينتها التغريب Foreignization). فالتوطين في الترجمة استراتيجية يتم ضمنها الاعتماد على شفافية الأسلوب وسلاسته وتعمل على طمس المميزات الثقافية للحد من غرابة النص بالنسبة للقراء في اللغة والثقافة الهدف. وفي نقده لتقنية التوطين، يرى فينوتي أن هذه الاستراتيجية تعتمد على الحط من قيمة النص الأجنبي وجلب النص نحو مزايا اللغة والثقافة الهدف واستقبال المؤلف ضمنهما، حيث تجد هذه العملية مرجعيتها في المركزية العرقية (أو التمرکز حول الذات). كما يربط فينوتي عملية التوطين بالتجربة النرجسية للثقافة الهدف ليتسنى لها رؤية ثقافتها في ثقافة الآخر. وهو من بين الداعين إلى استراتيجية

التغريب حفاظا على غرابة الترجمات (Foreignized translation) لفهمها والتعريف عليها وإبراز التباين اللغوي والثقافي الموجود في النص الأجنبي الذي يعمل على إثراء اللغة والثقافة المستقبلية.⁽⁵²⁾

جاءت أعمال لوفافر لتثبت تلازم عنصر الثقافة بالترجمة، وهي تُعد من أكثر الأعمال دلالة على تغلغل البعد الأيديولوجي في الترجمة وتأثيره وتحكمه فيها، ليتحول مركز الاهتمام خاصة في الترجمة الأدبية على مدى تحكم اللغة الهدف في مسارها، وعلى المعايير والإكراهات التي تتحكم في إنتاج وتلقي الأعمال المترجمة، لأن كل ترجمة تقتضي من وجهة نظر الأدب الهدف، اللجوء إلى عمليات التصرف (Manipulation) في النص المصدر من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الترجمة حتى لو اقتضى الأمر إخضاع النص الهدف للتشويه. والتصرف حسب فان داك عملية خفية لها تأثيرها على عقول المتلقين من خلال نشر بعض المعتقدات والقيم والسلوكيات أو الأيديولوجيات عبر العالم، سواء كان ذلك بإدراك المتلقين وفهمهم للأغراض المرجوة منها أو عدمه. كما سَلَطَ فان داك الضوء على البعد الإدراكي في التصرف لأن هذا الإجراء حسب رأيه عادة ما يقتضي نوعا من السيطرة على العقول أي معتقدات المتلقين مثل المعارف والآراء والأفكار التي تفضي بدورها إلى التحكم في أعمالهم، والتأثير بشكل مباشر على سلوكيات وأيديولوجيات أفراد المجتمع.⁽⁵³⁾

ونستخلص مما سبق أن الأعمال التي تنطوي تحت عملية التكييف والتصرف تُنتج ترجمات يصبح فيها النص بعد ترجمته جزءا من ثقافة وأدب اللغة الهدف. وما دامت الترجمة موجهة للقراء في الثقافة الهدف، فمن الطبيعي جدا أن يعرض المترجمون نظرتهم وفهمهم للعالم وطريقتهم في التعبير. وأن العناصر الثقافية هي من بين العناصر الأكثر خضوعا لهذه العملية أثناء الترجمة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التصرف يتم عبر إجراءات تهدف إلى فرض أيديولوجية معينة سواء كان ذلك بإدراك المتلقين وفهمهم للأغراض المرجوة منها أو عدمه.

9.2 النظرية التأويلية أو نظرية المعنى Théorie interprétative ou :théorie du sens

تعد النظرية التأويلية أو نظرية المعنى من أهم النظريات في القرن العشرين، وظهرت إلى الوجود بالمدرسة العليا للترجمة والمترجمين ESIT بباريس بفضل جهود ماريان ليدرر M. Lederer. حيث طرحت هذه الأخيرة رفقة زميلتها دانيكا سليسكوفيتش D. Seleskovitch أهم مفاهيم ومبادئ المدرسة التأويلية في كتاب من تأليفهما يحمل

عنوان «التأويل سبيل للترجمة (1986)» *Interpréter pour traduire*. وقد صُمِّم هذا المنهج للترجمة الذين يشتغلون في المؤتمرات، ومن ثم تمّ تعميم مبادئه إلى الترجمة التحريرية لأن الترجمة الشفوية حسب رأيهما لا تختلف في الأساس عن الترجمة التحريرية. إذ يمكن للترجمة الفورية *L'interprétation simultanée* أن تصبح نموذجاً يسمح بصك نظرية للترجمة التحريرية ونظرية للخطاب أيضاً لأنها فعلاً نمط الترجمة الأكثر بساطة والأكثر شفافية.⁽⁵⁴⁾

يأخذ المعنى مكان الصدارة في هذه النظرية، حيث لا يمكن للمترجم مباشرة ترجمته إلا بعد تمكنه من معاني النص الأصل، فأساس الترجمة التأويلية حسب قولها ليس النقل من لغة إلى لغة أخرى لكنها تعتمد على معاني النص الأول وإعادة التعبير عن هذه المعاني في لغة أخرى.⁽⁵⁵⁾ وتعتبر اللغة في الترجمة ضمن هذا التوجه الوسيلة التي يُنقل بها المعنى والغشاء الذي يحمل الرسالة إلى المتلقي. فقد ساهمت هذه النظرية في الانتقال بظاهرة الترجمة من نزعة المقارنة اللغوية إلى عملية الفهم والتعبير عند الفرد.⁽⁵⁶⁾ وليس الوصول إلى المعنى دوماً بالأمر السهل، فيمكن أن تحول بين المترجم والمعنى عقبات على المستوى اللساني أو الثقافي أو الأسلوبي أو غيره.

تتأسس النظرية التأويلية على ثلاثة مراحل هي الفهم وتجريد الأشكال اللغوية وإعادة الصياغة في لغة مغايرة.⁽⁵⁷⁾

أ. مرحلة الفهم / التأويل / *La compréhension/Interprétation*:

وهي مرحلة تتطلب على التوالي كفاءة لغوية ومعرفية تتعلق بسياق الكلام، يتم فيها تأويل الخطاب في اللغة الأصل بغية الكشف عن المعنى.⁽⁵⁸⁾ ويقصد بالتأويل التفسير والشرح للوصول إلى معنى الكلمات. ولا تقتصر عملية التأويل في النظر إلى الجانب اللغوي لأنه لا يكفي للإحاطة بالمعنى، بل تتعدى ذلك إلى التمعن في السياق لما له من أهمية في الكشف عن المعنى الذي تحمله الكلمات. فالسياق هو الذي يحدّد معاني الكلمات، إذ «لا تعدو الكلمات المتفرّدة أن تأخذ مجرد دلالات افتراضية مثلها مثل الجمل التي لا تكاد أن تُحيل بمعزل عن سياقها سوى إلى معان افتراضية.»⁽⁵⁹⁾

فالمعنى الدلالي هو معنى اللفظ أو العبارة بمعزل عن سياق محدّد، أما المعنى السياقي فلا يتطابق تماماً مع المعنى الدلالي لأنه لا يكمن في الألفاظ والعبارات بل هو وليد عمليات التخاطب والتواصل بين الناس موظفين تلك الدلالات بصورة فردية وذاتية عبر اختيار الألفاظ التي يرونها مناسبة لتوصيل الرسالة إلى المتلقي، حيث أن «ترجمة النص جملة بجملة انطلاقاً من اللغة المترجم منها بمعزل عن سيرورة أفكار الكاتب لا

تؤول سوى إلى تصنيف عناصر لغوية تتطابق واحدة بواحدة بين لغة وأخرى.»⁽⁶⁰⁾

ويتوقف نجاح الترجمة في البحث عن التكافؤ وليس التطابق بين العناصر اللغوية (الكلمات والتراكيب والتعابير الجاهزة والأشكال اللغوية) داخل النص. فالتكافؤ هو السبيل إلى الترجمة الصحيحة دون أن ينفي ذلك وجود بعض التطابق بين الكلمات التي تكون صالحة في جميع الحالات سواء تم استحضارها من السياق أو تم توظيفها في النص. ومنه، بات من الواضح أن يتكفل المترجم باستخلاص دلالات الكلمات التي يستند إليها المعنى، ومن ثمّ نقل المعنى الكامن على مستوى الخطاب وليس على مستوى الكلام لأن الشكل له منزلة ثانوية بالنسبة لهذه النظرية عكس المضمون. إلا أن ليدرر قد استتنت ترجمة أسماء العلم والمصطلحات التقنية والأعداد لأنها تؤدي الوظيفة نفسها وتطابقها ثابت في جميع اللغات.⁽⁶¹⁾ كما يحتاج المترجم إلى جانب السياق استحضار ثقافته وزاده المعرفي خارج نطاق اللسان لأنه يساعده في تأويل دلالات الكلمات في الجمل بغية استخلاص المعنى، وكلما كانت المعارف أوفر، كان السبيل إلى المعنى الحقيقي أقرب.⁽⁶²⁾

ولا يعد الوصول إلى مقاصد الكلام الحقيقية بالضرورة الحتمية، لأن عملية تأويل وفهم المقاصد حسب صاحبة النظرية هي بالدرجة الأولى عملية ذاتية وأن المعنى يعكس طريقتنا الخاصة للإحاطة بمقاصد الكاتب. فاللغة ضمن هذه النظرية لا تحمل المعنى لأنها في الحقيقة وسيلة لنقل الرسالة، ممّا يدفع بالمترجم إلى تجاوز المستوى اللغوي أي الدلالات اللغوية إلى المعاني السياقية وتحليل خطاب، لأن مهمة المترجم تكمن في البحث عن مقاصد الكلمات التي يوظفها الكاتب، ومنهجه في ذلك يرتكز على شرح النصوص وليس التحليل اللغوي،⁽⁶³⁾ وبالأحرى فهو بحاجة إلى تحليل الخطاب.

ب. مرطة التجريد Déverbalisation:

وهي عملية فكرية إدراكية يقوم المترجم خلالها بتجريد اللفظ من غطائه لاكتشاف المعنى ثم إعادة صياغته وفق خصوصيات اللغة والثقافة الهدف وتطلعات القارئ.⁽⁶⁴⁾

ويبدو أن مسار الترجمة ضمن هذه النظرية يتأسس على هذه المرحلة التي تتوسط عملية الفهم وإعادة الصياغة، وهي عملية ذهنية تقوم على تجريد الكلمات من حاوياتها لتفصح عن المعاني الكامنة فيها، ولا يتأتى ذلك بالتقيّد بالبنى السطحية بل يتم فيها فصل المعنى المراد نقله عن الغطاء اللغوي (اللفظ) وصياغته في لغة تتلاءم مع اللغة الهدف.

ت. مرطبة إعادة الصياغة Réexpression:

وفيمها تتم عملية إعادة صياغة المعاني المستخلصة وليس الكلمات المستعملة في الأصل⁽⁶⁵⁾، في نص يتوافق مع خصائص اللغة الهدف طلبا لسلامة التراكيب وسلاسة التعبير والوضوح وقوفا عند متطلبات التلقي في الثقافة المستقبلية حتى تُكَلَّل الترجمة بالنجاح. لأجل ذلك، يتأسس دور المترجم في الفهم والتأويل وتحصيل المعنى Captation du sens، والاعتماد على أسلوب التكافؤ، ثم يتبوأ مكانة الكاتب لإعادة صياغة المحتوى بطريقة تسمح بالحصول على نص متناسق ومتناسك في اللغة الهدف. ويُدرَك المترجم في كونه قارئاً يُفترض منه الفهم تارة وكاتباً يتولى عملياً إفهام غيره تارة أخرى، إدراكا تاماً أنَّهُ لا يترجم لغة إلى لغة أخرى، بل يفهم كلاما وينقله بدوره بتعابير تجعل فهمه سهلاً.⁽⁶⁶⁾

خلاصة ما سبق، تبين من أن قوام النظرية التأويلية ثلاث مراحل هي الفهم والتجريد وإعادة الصياغة، وأنها تفرق بين الدلالة signification والمعنى Sens، وتقابلهما على التوالي ثنائية «اللغة» و«الكلام» عند دوسوسير وثنائية «التكافؤ الشكلي» و«التكافؤ الدينامي» عند نايدا. وأنها تدعو إلى عدم الاكتراث بالدلالة المعجمية للألفاظ لأنها لا تكتسب معانيها إلا من خلال السياق، أي العمل بالمكافئات لا بالتطابق الدلالي لأن مهمة المترجم تكمن في الظفر بمحتوى الرسالة ونقلها في صيغة تتماشى ومنطق اللغة الهدف، وهنا تعبير صريح عن نفمها للترجمة الحرفية. وتشترط أن يكون المترجم متحكما في لغة الانطلاق متقنا للغة الوصول ومتسلحا بثقافة واسعة في شتى الميادين فضلا عن اللغات. وتتلاءم هذه النظرية فضلا عن الترجمة الفورية بالأخص مع ترجمة النصوص العلمية والتقنية وحتى الأدبية، لكن يبقى السؤال مطروحا فيما يتعلق بقياس مدى توافقها مع ترجمة النصوص الأدبية لأن عملية التجريد ضمن هذه المقاربة تبدو مفصلية، في حين يأخذ الشكل في النصوص الأدبية مكانة مركزية، فبقدر ما يحتوي الشكل من معان بقدر ما يزيد وزنه بالنسبة لمترجم النصوص الأدبية. وتفتح هذه المقاربة الباب أمام تعدد الترجمات للنص الواحد (مبدأ الواحد المتعدد) يتصف كل منها بالأمانة للمعنى الذي يفترض اختيارات يقوم بها المترجم حسب قدرته في فهم تلك المعاني وكفاءته في إعادة صياغتها، ويكون الحكم على جودتها وأمانتها دائما ذاتيا.

3. الخاتمة:

عرف درس الترجمة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين تطورا نوعيا وذلك بتطور اللسانيات والمجالات المعرفية الأخرى المتصلة به، تمكن من خلاله الظفر بصيغة العلم بالنظر لعدد الدراسات العلمية والنظريات التي شملته. وبالرغم من

تعدّد المناهج والنظريات إلا أن الجدلية التي لازمت حقل الترجمة منذ نشأتها لا تزال قائمة بين الأمانة للنص الأصل والرضوخ لمتطلبات اللغة والقارئ في النص الهدف تحت تأثير إمّا عناصر لسانية أو إكراهات خارج لسانية. وإذا سلّمنا أنها عملية تحصل بين لغتين وثقافتين مختلفتين، فهي تضع المترجم بين اختيارين: إمّا إعطاء الأولوية إلى لغة الأصل أو إلى لغة الوصول، ووفقهما يتحدّد الهدف من الترجمة. فبين هذا وذاك، نزع نظريات الترجمة بجميع مقارباتها ومرجعياتها إلى اعتماد مبدأ المكافئ الذي يبقى دائماً وأبداً يتسم بالذاتية في كنف جميع النظريات.

العوامش:

- (1) Belhaaj A. E. Translation Theory and Translation curriculum. Umm Al-Qura University journal, Volume 15, 1997, p. 56.
- (2) Radouane, J. La Traductologie: Science et philosophie de la traduction. OPU, Alger, 1985, p. 27.
- (3) Belhaaj, op cit, p. 60.
- (4) Venuti, L. The Translation Studies Reader. London : Routledge. 2000, p. 4.
- (5) Venuti, ibid: p. 5.
- (6) Venuti, ibid: p. 6.
- (7) Venuti, ibid: p. 70.
- (8) J.P.Vinay & J. Darbelnet. Stylistique comparée du Français et de l'Anglais. Didier : Paris, 2eme édition, 1972, pp. 44-54.
- (9) Munday, J. Introducing Translation Studies. London and Newyork : Routledge, 2001, p. 38.
- (10) Nida, E. «Principles of Correspondence», in Venuti. L. (Ed.) The Translation Studies Reader. London : Routledge, 2000, p. 126.
- (11) Nida, ibid, pp. 127-128.
- (12) Nida, ibid, p. 134.
- (13) Munday, op cit, p. 38-39.
- (14) Munday, ibid, p. 41.
- (15) Nida, op cit, p. 135.
- (16) Nida, ibid, p. 136.
- (17) Munday, op cit, p. 42.
- (18) Munday, ibid, p. 75.

- (19) Katharina Reiss. « Type, Kind and Individuality of Text- Decision making in translation», Translated by Susan Kitron in Venuti. L. (Ed.) The Translation Studies Reader. London : Routledge, 2000, pp. 160-161
- (20) Reiss, *ibid*, pp. 167-168.
- (21) Munday, *op cit*, pp. 74-75.
- (22) Munday, *ibid*, p. 109.
- (23) Munday, *ibid*, p. 109.
- (24) Even Zohar, I. «The Position of Translated Literature Within The Literary Polysystem» in Venuti. L. (Ed.) The Translation Studies Reader. London : Routledge, 2000, p. 192.
- (25) Munday, *op cit*, p. 110.
- (26) E. Zohar, *op cit*, p. 193.
- (27) Munday, *op cit*, p. 110.
- (28) Toury, G. «The Nature and Role of Norms in Translation», in Venuti. L. (Ed.) The Translation Studies Reader. London : Routledge, 2000, p. 199.
- (29) Munday, *op cit*, p. 112.
- (30) Toury, *op cit*, pp. 198-199.
- (31) Munday, *op cit*, p. 114.
- (32) كريستينا شافتر، دور تحليل الخطاب في الترجمة وتدريب المترجم، ترجمة محي الدين حميد، جامعة الملك سعود – النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2007، تقديم المترجم، الصفحة «ح».
- (33) Vermeer, H.J. «Skopos and Commission in Translational Action», Translated by Andrew Chesterman in Venuti. L. (Ed.) The Translation Studies Reader. London: Routledge. 2000, p. 221.
- (34) Munday, *op cit*, p. 79.
- (35) H.J.Vermeer, *op cit*, p. 223.
- (36) Berman, A. L'épreuve de l'étranger : Culture et traduction dans l'Allemagne Romantique. Paris : Gallimard Coll. Tel, 1984, p. 15.
- (37) Berman, *ibid*, p. 16.
- (38) Berman, A. La traduction et la lettre ou l'auberge du lointain. Paris : Seuil, 1999, p. 29.
- (39) Schleiermacher, *op.cit*, p. 22.
- (40) Berman, 1984, p. 17.

- (41) Berman, 1999, p. 74.
(42) Berman, *ibid*, p. 25.
(43) Berman, *ibid*, p. 14.
(44) Berman, *ibid*, p. 65.
(45) Venuti, *op cit*, p. 217.
(46) Munday, *op cit*, p. 127.
(47) Lefèvre, A. *Translation, Rewriting and the Manipulation of Literature Fame*, Routledge, London and New York, 1992a, p. 9.
(48) Lefèvre, A. «Mother Courage's Cucumbers: Text, System and Refraction in a Theory of Translation», in Venuti. L. (Ed.) *The Translation Studies Reader*. London : Routledge, 2000, p. 235.
(49) Mounin, G.1976. *Linguistique et traduction*. Bruxelles, Dessart et Mardaga, 2000, p. 31.
(50) G. Bastin. «Adaptation» in M. Baker (Ed.) *Routledge Encyclopedia of Translation Studies*, 2001, p. 5.
(51) G. Bastin, *ibid*, p. 7.
(52) Venuti, Lawrence. *The Translators's Invisibility, A History of Translation*. 1995, p. 20.
(53) Teun A. Van Dijk. *Ideology, Multidisciplinary Approach*. 1998, p. 260
(54). Lederer, M et Seleskovitch, D. *Interpréter pour traduire*. Paris: Didier Erudition, *Traductologie* 1, 1986, p. 74.
(55) Seleskovitch, D. « La traduction interprétative », *Palimpsestes [En ligne]*, 1 | 1987, p. 45.
(56) محمد الديدواوي، الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2000، ص: 81.
(57) Lederer, M. *Translation: The interpretive model*. (1994) translated by Ninon Larché. Routledge 2014, p. 1.
(58) Lederer, *ibid*, p. 23.
(59) Lederer et Seleskovitch, *op.cit*, p. 17.
(60) Lederer et Seleskovitch, *ibid*, p. 24.
(61) Lederer, *op.cit*, p. 45.
(62) Lederer et Seleskovitch, *op.cit*, p. 25.
(63) Lederer et Seleskovitch, *ibid*, p. 23.

(64) Lederer, op.cit, p. 13.

(65) Lederer, ibid, p. 35.

(66) Lederer et Seleskovitch, op.cit, p. 19.

